

مقالات متنوعة

الهجرة الداخلية في الجزائر:

معاينة نقدية لإحصاءات 1987 و 1998 و 2008*

نعيمة أوطالب⁽¹⁾

لا تزال الجزائر رهينة مدى فاعلية أجهزتها التي تهدف لإنتاج بيانات إحصائية دقيقة، إلا أن هذه الأخيرة تبقى محدودة مع ما هو مبذول من جهودات في هذا الميدان. إذ يترتب عن نوعية معطيات التعدادات جدلا وردود أفعال متضادة حول نوعيتها ومدى مصداقيتها يمكن حصرها، على سبيل المثال، في الفئة التي ترى بأن بيانات التعدادات تبقى المصدر الأول والرئيس الذي يتميز بنوعية جيدة، تساهم في تدعيم مختلف الدراسات والبحوث وفي ميادين أخرى. بينما يعمل الرأي المعاكس على التشكيك في مدى نجاعة هذه المعطيات ودقتها لما تحويه من عدد لا يحصى من الأخطاء.

لا ينفي تضارب الآراء أن للتعدادات أهمية قصوى في إنتاج المعلومة الإحصائية الخاصة بالسكان عامة وبالهجرة الداخلية و وصف ديناميكيتها، وذلك باعتبارها المنفذ الرئيس والمغذي المهم لدراسة الظاهرة كمياً. يعود سبب أهمية التعدادات لشموليتها، و لانتظام فترات إنجازها (زهاء تعداد بكل

* يهتم هذا المقال بدراسة ظاهرة الهجرة الداخلية من الناحية المنهجية و قد بني على أساس نتائج كل من رسالة الماجستير و أطروحة الدكتوراه (قيد الانجاز).

⁽¹⁾ Centre de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle, 31000, Oran, Algérie.

عشرية)، و أخيرا لورود الحد الأدنى من أسئلة الهجرة بها، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى لقلة المعلومات الصادرة عن الاستبيانات الميدانية و كذا لجزئيتها، و يرجع السبب كذلك في كثير من الأحيان لعدم استغلال البيانات الناتجة عن الوثائق الإدارية. يراود المعان للتعدادات بين الفينة و الأخرى تساؤل حول مدى الاختلافات المنهجية و التقنية التي قد تشوب إحصائيات الهجرة المنتجة في الجزائر بعد الاستقلال.

يكمن الهدف الذي سطره هذا المقال بشقيه في تسليط الضوء أولا على الأسس المنهجية التي بنيت عليها معطيات الهجرة من حيث الأهداف، و في تجدد الإطار المفاهيمي الخاص بالظاهرة، و كذا في كيفية طرح أسئلة الهجرة. بينما يوضح الشق الثاني الاختلافات التقنية بما فيها تغييرات التقسيمات الإدارية، و مدى تميز نوعية بيانات التعدادات و جودتها. سنتطرق بالتحليل إلى أربعة عناصر بدت مهمة لبناء معاينة نقدية موضوعية (إلى حد ما) في الدراسة الكمية للهجرة الداخلية. يعالج العنصر الأول المصادر العامة التي تنتج و تدون الاحصائيات بقسميها التسجيلات المنتظمة و التسجيلات الظرفية، أما العنصر الثاني فيشير بالتفصيل إلى الاختلافات المنهجية التي تلم بالإحصائيات. فيما يتجه العنصر الثالث مباشرة إلى تحليل الاختلافات التقنية استنادا على نوعية النتائج، و استنادا على حدود التقسيمات الإدارية و ما قد تخلفه من آثار على إنتاج الرقم. يأتي العنصر الرابع ليميط اللثام على إشكالية تضارب الأرقام الناتجة عن التعدادات تحت دراسة مقارنة لإحصائيات الهجرة الداخلية بعد سنة 1987. ارتأينا عن طريق المعاينة النقدية لدراسة إحصائيات الهجرة الداخلية عامة أن نهتم بالجزائر دون غيرها كدراسة حالة، و ذلك بناء على منظومة جهازها المحصي للسكان بما فيه التعدادات كمصدر حصري لدراسة الظاهرة على مر أكثر من خمسين سنة بعد استقلالها. و اهتمنا كذلك بمقارنة الإحصائيات أثناء الفترات التعدادية المتوالية حتى يتسنى الاطلاع على الجوانب المنهجية و التقنية التي قد تكون جزءا هاما في صياغة الأرقام المتداولة لدى العام و الخاص. لقد استثنينا مقارنة المنظومات الاحصائية بين دول الجوار أو حتى بين الجزائر و دول أخرى بغية تحقيق لو بقليل شروط معاينة الإحصائيات المحلية، و لكي نتطرق بالتفصيل إلى عدة جوانب بدت كعائق في وجه المقارنة الزمنية لنشاط الهجرة.

I. المصادر العامة المدونة لإحصائيات الهجرة الداخلية

تلجأ الدول لتسجيل نشاط الهجرة الداخلية عموماً إلى طريقتين اثنتين:

I. 1 التسجيلات المنتظمة

يقصر هذا النوع من التسجيلات على مصدرين وهما السجلات السكانية، وبعض الوثائق الإدارية: كالقوائم الانتخابية، وقوائم الضمان الاجتماعي، وقوائم المصالح الجبائية... يستخدم المصدر الأول في عدد محدود من البلدان المتطورة، بينما المصدر الثاني فاستخدامه شائع وقد يكون متداولاً ضمن جميع البلدان لأغراض تعد إدارية بحتة، أما عن توظيف معلومات هذا الأخير فليس منتشراً لدراسة الهجرة.

I. 1. 1 السجلات السكانية (Registres de population)

لا تستخدم الجزائر هذا النوع من السجلات الذي يوجد في عدد محدود من البلدان كما ذكر سلفاً، تعد أغراضه إدارية مع أنه يهتم بتسجيل التغيرات السكانية كالولادات، والوفيات، و تغيير الإقامة مما جعله مهماً للقياسات الديمغرافية بصيغة كمية، لأنه يمد الباحثين بالمعلومات الإحصائية اللازمة بالهجرة الداخلية، ويسهم في إنتاج المعلومات الإحصائية لدراسة التحركات الداخلية وحتى الخارجية للسكان.

I. 1. 2 الوثائق الإدارية (Documents administratifs)

كثيراً ما تقيد الوثائق الإدارية تغييرات الإقامة لأسباب متعددة، يمكن استغلال بياناتها لدراسة ظاهرة الهجرة الداخلية إن سُنحت الفرصة، كالقوائم الانتخابية، التي تحتوي على تسجيل تغيير إقامة الأشخاص البالغين 18 سنة فما فوق يوم الاقتراع. المهم في هذه القوائم، هو احتواؤها على اسم البلدية التي ولد بها الفرد، ومحل إقامته الحالية، زيادة على تاريخ تغيير الإقامة السابقة. أما سجلات الضمان الاجتماعي فهي بدورها تحتوي على معلومات قيّمة حول التحركات الجغرافية للفئة المؤمنة اجتماعياً، وبذلك تكون مصدراً آخر هاماً للحصول على الإحصائيات.

صحيح أن الوثائق هدفها إداري بحت و معلوماتها غير شاملة إذ تقتصر على شريحة معينة من السكان (فئة الناخبين، فئة العمال المؤمنين،... إلخ)، إلا أنها

يمكن أن تقدم الكثير لوصف و تفسير الهجرة الداخلية، في حال استغلالها بالطريقة المناسبة لقيامها بتحديث دوري للمعلومات الصادرة عنها، و في مقدمتها تحديد أماكن الإقامة و المواقع الجغرافية للأفراد، و احتوائها على خصائصهم الفردية، لتكون بذلك مكملة للمصادر المحكومة بالظرفية كالاستبيانات الميدانية و التعدادات العامة.

I. 2 التسجيلات الظرفية

تعتمد معظم دول العالم على مصدرين مهمين يدخلان ضمن هذا النوع من التسجيلات لدراسة وتحليل الهجرة الداخلية. تشكل هذه التسجيلات فارقاً مهماً في دراسة الظاهرة بكل أنواعها. و سميت بذلك لأنها تجرى بين المدة و الأخرى، فمنها ما هو دوري كالتعدادات و منها ما يلي طلبات الجهات الوصية (حكومية كانت أم أخرى) كالاستبيانات الميدانية خاصة إن كانت موجهة لدراسة الهجرة

I. 2. 1 الاستبيانات الميدانية (Enquêtes de terrain)

ترتكز الاستبيانات الميدانية (التحقيقات) ذات الصبغة الكمية على الاستمارة التي توجه إلى عينة تمثل مجموع السكان، تختار على أسس المعاينة العلمية قصد تعميم نتائجها فيما بعد. و تستند الاستبيانات على الأهداف التي يبلورها الباحثون أو المسؤولون المهتمون بالحركة الجغرافية على سبيل المثال و آثارها، أما فيما يخص دقة و نوعية المعطيات فترتبط بنوع الاستبيان و كذا بسيرورة إنجازه.

لقد تطور الاستبيان الاسترجاعي ليصبح تتبعاً للسير الذاتية (Biographies) و مساراتها، وذلك بطرح أسئلة استرجاعية تعود لأزمنة ماضية توقع أهم محطات هجرة الفرد و حركته ككل. ما يميز المعلومات المحصل عليها أنها ذات أهمية قصوى تتغلغل في عمق المسارات لترفع الغطاء عن مسيرة الهجرة الداخلية، مما يعطي جدولة بها متغيرات متنوعة (جداول بسيطة، و جداول خاصة بالأجيال، و جداول تصنف المهاجرين وفقاً لرتب الهجرات التي قاموا بها... الخ). إلا أن هناك عدة عوائق قد تعترضها كالنسيان أو امتناع المستجوب عن الإجابة مما قد يؤثر على المعلومات المحصل عليها. تعتبر الاستبيانات عموماً، سواء أكانت استرجاعية (Rétrospectives)، أو عن طريق تتبع السير

الذاتية (Biographies) وسيلة متميزة، إن لم نقل جيدة، لتقويم الهجرة الداخلية و تحليلها بعمق، و من ثم فهم سيورتها¹، غير أنها تسلط الضوء فقط على جزء محدود من واقع حركة السكان.

I. 2.2 التعدادات (Recensements)

التعداد بتعريفه البسيط هو عبارة عن عملية ضرورية لجرد السكان، شاملة لكافة وحدات التراب الوطني ومكلفة ماديا وبشريًا، يهدف إلى حصر وضعية السكان، بعد طرح مجموعة من الأسئلة ومراعاة العوامل الآتية أثناء التحضير له:

1. المدة التي يجب أن يستغرقها التعداد لجمع البيانات.
2. تسلسل الأحداث.
3. التعريف الدقيق للأماكن الجغرافية وتحديدتها للتحكم بها.
4. تحديد أهداف التعداد.
5. استعمالات معطيات التعداد.
6. تكاليف التعداد و كيفية تسييرها².

أما كون بيانات الهجرة الداخلية قليلة أو ناقصة أو متعددة المصادر، فهذا مرده إلى صعوبة تحديد حركة الأفراد، و مثل ذلك عدم إجبارية تسجيل أحداثها: أي أنها ليست كالمواليد، أو الزيجات، أو الوفيات التي تتمتع بالتسجيل الإجباري ضمن سجلات الحالة المدنية³، حيث تضمن هذه الأخيرة الحصول الأكيد و المستمر على المعلومة الإحصائية مهما كانت نوعيتها.

¹ Courgeau, D. (1988), *Méthodes de mesure de la mobilité spatiale : migrations internes, mobilité temporaire, navette*, Paris, Editions INED, p. 142.

² Bahiri, A. (1981), *Recensements africains 2^{ème} partie, synthèse méthodologique*, Paris, Editions Groupe de Démographie Africaine OROSTOM, p. 14.

³ Poulain, M. (1988), *A propos de la fiabilité de la mesure de la migration : Les résultats d'une enquête menée au Mali*, In Working-Paper N° 145, Louvain-la-Neuve, éd. CIACO, p. 16.

II. الاختلافات المنهجية لإحصائيات الهجرة الداخلية في التعدادات الجزائرية

II.1 الأهداف المسطرة

أنجزت الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا الحالي خمسة تعدادات، أين حظيت الهجرة الداخلية بأهمية متفاوتة بسبب اختلاف طبيعة الأهداف المسطرة من تعداد لآخر كما يلخصه الجدول رقم 1.

يوضح الجدول رقم 1 أن أول هدف سطره القائمون على إنجاز تعداد 1966 يحمل طابعا سياسيا يكمن في جرد السكان قصد تطبيق القوانين؛ و هذا أمر طبيعي لبلد حصل على استقلاله قبل أقل من أربع سنوات من تاريخ إنجازها لأول تعداد.

الجدول رقم 1: الأهداف المسطرة بالتعدادات المنجزة بالجزائر المستقلة

التعدادات	*1966	*1977	*1987	*1998	2008
الأهداف المسطرة	1. معلومات حول السكان تتعلق بكل بلدية لتطبيق القوانين 2. معطيات ديمغرافية واقتصادية واجتماعية. 3. معطيات حول السكن. 4. تشكيل قائمة السحب (base de sondage) لإنجاز التحقيقات الميدانية.	1. الإلمام بتوزيع السكان جغرافيا على مستوى أصغر وحدة جغرافية. 2. تسجيل كل التنقلات الداخلية للسكان خاصة من الريف إلى المدينة. 3. المعرفة الدقيقة لكل مظاهر السكن الحضري والريفي كما وكيفاً.	1. الحصول على معلومات إحصائية من أجل تقييم نتائج المخططات التنموية السابقة والتحضير لمخططات جديدة. 2. معطيات ديمغرافية، اقتصادية واجتماعية، بما فيها التوزيع الجغرافي للسكان.	-	1. الحصول على الأدوات لقياس وتقدير تطور المؤشرات السوسيو-اقتصادية بما فيها ضرورة استخدام طرق المقارنة عبر الفترات. 2. ضمان مقارنة المفاهيم على المستوى الدولي وكذا المؤشرات الناتجة عن إحصائيات هذا التعداد

المصدر: أوطالب نعيمية، الهجرة الداخلية في الجزائر تحليل معطيات تعدادي 1987 و 1998 مذكرة ماجستير، معهد الديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران السانبا، 2005.

كما اعتنى التعداد أيضا بتشكيل بنك خاص بالمعطيات الديمغرافية والتفصيل فيها أكثر.

أمّا تعداد 1977 فقد وجه أهدافه للإلمام بالهجرة الداخلية و محاولة فهمها بعمق شديد إثر تفشي ظاهرة النزوح الريفي، وذلك بتتبع توزيع السكان جغرافيا حتى على مستوى أصغر وحدة جغرافية (البلدية) و تسجيل كل التنقلات الداخلية للسكان.

تميّزت فترة الثمانينات بالتركيز على وضع البرامج التنموية لإعادة هيكلة القاعدة الصناعية من جهة، وظهور بوادر الأزمة الاقتصادية من جهة أخرى؛ لذلك نجد أن تعداد 1987 سخر للحصول على معلومات إحصائية بهدف تقييم المشاريع التنموية السابقة والتحضير لمخططات اقتصادية جديدة.

أسال تعداد 1998 حبر الكثير من المختصين و غيرهم، لأنه كان بمثابة التحدي عندما أنجز في ظروف أمنية أقل ما يقال عنها أنها صعبة؛ بأهداف ليست واضحة فلم يصرح عنها علنا. و زيادة على ذلك تأصل الأزمة الاقتصادية بظهور أثرها على المجتمع أدى إلى تأخير إنجاز التعداد إلى السنة الموالية (من 1997 إلى 1998).

حملت المرحلة الممتدة من 1998 إلى 2008 بوادر انفراج الأزمة الاقتصادية و تحسنا ملحوظا في الوضع الأمني، سمح للجزائر بالعودة إلى تقليد تنظيم التعداد بعد 10 سنوات. و طبقا لما صرح به منظومه فإن هذا التعداد لا يختلف عن سابقيه في طرق إنجازه، إلا أن أهدافه اعتنت بالجانب الإحصائي و إنتاج الرقم المقارن، و ذلك حتى يتمكن أصحاب القرار و الباحثون وغيرهم من المهتمين من الحصول على الأدوات المناسبة لقياس و تقدير تطور المؤشرات السوسيو-اقتصادية، بما فيها ضرورة استخدام طرق المقارنة عبر الفترات الزمنية المعينة للدراسة. و يركز الهدف الثاني على محاولة ضمان مقارنة المفاهيم على المستوى الدولي وكذا المؤشرات الناتجة عن إحصائيات هذا التعداد الذي أعطى لدراسة الهجرة، بما فيها الداخلية حيزا هاما، وذلك بإصداره لإحصاءاتها عبر الولايات و عبر البلديات .

II.2 تطور بعض المصطلحات والتعاريف الخاصة بالهجرة الداخلية

لقد تطورت، إن لم نقل، استجدت بعض المصطلحات والتعاريف المتعلقة بالهجرة الداخلية بصفة مباشرة كمصطلح المهاجر ومفهوم الإقامة، أو بصفة غير مباشرة كمفهوم التجمعات السكنية (Agglomérations)، و كذا تعريف سكان الحضر و سكان الريف إثر الخبرة المكتسبة بعد إنجاز كل عملية جرد للسكان، مما أدى إلى ظهور العديد من الاختلافات التي تحد من تتبع و مقارنة ظاهرة الهجرة الداخلية في حدود الزمان والمكان، و إن كان آخر تعداد قد حرص على مقارنة الإطار المفاهيمي⁴ على مستويات واسعة.

II.2.1 وضعية الإقامة

لمفهوم الإقامة دور فعال في تحديد ما إذا كانت حركة السكان عبارة عن هجرة أم تنقلات دورية، و ما إذا كانت الهجرة داخلية أم خارجية؛ لهذا نجد أن وضعية الإقامة تضمنت تصنيفات عديدة. يبين الجدول رقم 2 تعاريف "المقيم" وتعريف "المهاجر"؛ التي اعتمدت بكل التعدادات مع مختلف الوضعيات التي حددت لهما، نلخصها في النقاط التالية:

- أصبح تعريف المقيم أوضح بعد تعداد 1966، حيث ارتبط علنا بالزمان (حددت الإقامة ب 6 أشهر)، و بالمكان (الإقامة المعتادة) في التعدادات الموالية. الملاحظ في هذا الشأن أن المدة المرجعية للإقامة مهمة حتى يتسنى التمييز بين مصطلحات الحركة الجغرافية المؤقتة و الدورية أو الفصلية والترحال، أو الانتقال

⁴ « L'ONS a réalisé son 5ème Recensement de la population et de l'habitat en Avril 2008. Fort soucieux de tirer des enseignements bénéfiques des précédentes opérations, et d'obtenir des données d'une grande fiabilité, l'Office National des Statistiques vise à travers cette opération un double objectif :

1- Permettre aux décideurs, aux chercheurs et autres utilisateurs de disposer d'outils qui permettent de mesurer l'évolution dans le temps des indicateurs socio-économiques (d'où la nécessité de la comparaison temporelle)

2- Assurer la comparabilité internationale des concepts et des indicateurs issus de cette opération. ». Lakhehal, A. (2010), « L'expérience Algérienne », Présentation in Séminaire régional sur la dissémination des données du Recensement et l'analyse spatiale, Nairobi, Kenya, 14 au 17 Septembre 2010). *Op., cit.*

الموضعي و الهجرة الداخلية. المدة المرجعية هذه لها علاقة وطيدة بالتاريخ المرجعي للتعداد⁵، بحيث على أساسه يسجل فعل الهجرة و يوثق.

- تطور تعريف المقيم الحاضر و تغيير تسمية المقيم الغائب بالجزائر بعد تعداد 1966 إلى المقيم الغائب مؤقتا، و الزائر الذي لزمه تدوين مكان الإقامة في تعداد 1987 فقط و من ثم احتفظت هذه المفاهيم بالتعريف نفسه أثناء التعدادات الأخرى.

- لقد جرى التخلي عن بعض المفاهيم "كالمقيم الغائب خارج الجزائر" الذي أدرج في تعداد 1966 فقط. أما مفهوم المعتبر الذي اختفى من تعدادي 1966 و 1998 قد استعين به من جديد في كل من تعداد 1977، و 1987، و 2008، حيث ضم المصطلح هجرة المغادرة خارج حدود الوطن، أين خصص لها مجموعة من الأسئلة سنتطرق لها في مواضيع تحليلية أخرى.

⁵ يعد التاريخ المرجعي ثابت، حيث لا يجرى سوى على أساسه تعداد الأشخاص الذين كانوا أفراد ضمن الأسرة، و من مميزاته أنه يكون موحدًا عبر كافة التراب الوطني و يوافق ليلة أول يوم من التعداد. الديوان الوطني للإحصاء، 2008، ص 22 .

الجدول رقم 2: تعريف المقيم والمهاجر وتصنيفاتهما بالتعدادات المنجزة بالجزائر

التعدادات	*1966	*1977	*1987	*1998	2008
المقيم	شخص عضو في الأسرة وجد بإقامته المعتادة أثناء التعداد	شخص عضو في الأسرة) عادية أو جماعية) يقيم بمسكنه الذي هو المكان المعتاد لإقامته منذ أكثر من 6 أشهر.	شخص عضو في الأسرة عادية أو جماعية يقيم منذ أكثر من 6 أشهر في المسكن الذي يعد محل إقامته المعتادة.	شخص عضو في الأسرة عادية أو جماعية يقيم منذ أكثر من 6 أشهر في المسكن الذي يعد محل إقامته المعتادة.	شخص عضو في الأسرة عادية أو جماعية يقيم منذ أكثر من 6 أشهر في المسكن الذي يعد محل إقامته المعتادة.
المقيم الحاضر	شخص مقيم بات ليلة التعداد في مسكن أسرته بإقامته المعتادة	شخص مقيم قضى ليلة التاريخ المرجعي في مسكنه الرئيسي بإقامته المعتادة	شخص مقيم قضى ليلة التاريخ المرجعي في مسكنه الرئيسي	شخص مقيم قضى ليلة التاريخ المرجعي في مسكنه الرئيسي	شخص مقيم وعضو في الأسرة قضى ليلة التاريخ المرجعي في المسكن الرئيسي
المقيم الغائب بالجزائر	المقيم الغائب الجزائري: هو عضو في الأسرة، مقيم لكنه غائب مؤقتا بالجزائر) لم يبيت ليلة التاريخ المرجعي في مسكنه) لم يتجاوز غيابه 6 أشهر عند هذا التاريخ.	المقيم الغائب مؤقتا: شخص مقيم عضو في الأسرة، غاب مؤقتا عن مسكنه الرئيسي ليلة التاريخ المرجعي ولم يتجاوز غيابه 6 أشهر عند هذا التاريخ.	المقيم الغائب مؤقتا: شخص مقيم عضو في الأسرة، غاب مؤقتا عن مسكنه الرئيسي ليلة التاريخ المرجعي ولم يتجاوز غيابه 6 أشهر عند هذا التاريخ.	المقيم الغائب مؤقتا: شخص مقيم عضو في الأسرة، غاب مؤقتا عن مسكنه الرئيسي ليلة التاريخ المرجعي ولم يتجاوز غيابه 6 أشهر عند هذا التاريخ.	المقيم الغائب مؤقتا: شخص مقيم عضو في الأسرة لكنه غائب مؤقتا (لم يقض ليلة التاريخ المرجعي في مسكنه الرئيسي) ولم يتجاوز غيابه 6 أشهر عند هذا التاريخ.
المقيم الغائب خارج الجزائر	عضو في الأسرة، مقيم لكنه حاليا خارج الجزائر.	-	-	-	استحدت مجموعة من الأسئلة في

حيثيات الهجرة الخارجية بنوعيتها: هجرة الوفود وهجرة المغادرة			يجب أن يسجل مهما كانت المدة التي غابها.	
	-	جزائري مقيم بالخارج منذ أكثر من 6 أشهر من ليلة التاريخ المرجعي وهذا لأسباب العمل، أو الدراسة، أو العلاج... الخ	جزائري غادر الجزائر منذ أكثر من 6 أشهر عند ليلة التاريخ المرجعي لأسباب مهنية أو دراسية.	المغترب
شخص مقيم بالجزائر غير عضو في الأسرة إلا أنه كان في زيارة لدى الأسرة التي تم تعدادها و قضي معهم ليلة التاريخ المرجعي.	الزائر المقيم بالجزائر : شخص مقيم بالجزائر غير عضو في الأسرة، ويتواجد في تلك الأسرة بصفته زائرا وقد قضي معهم ليلة التاريخ المرجعي. الزائر المقيم بالخارج: شخص مقيم بالخارج غير عضو في الأسرة و يتواجد في تلك الأسرة بصفته زائرا وقد قضي معهم ليلة التاريخ المرجعي.	شخص غير مقيم حاضر ليلة التاريخ المرجعي في مسكن ليس مسكنه منذ أقل من 6 أشهر. مع تحديد مكان إقامته.	شخص حاضر في المسكن ليلة التاريخ لكنه ليس مسكنه المعتاد.	الزائر

المصدر: أوطالب نعيمة، (2005)، الهجرة الداخلية في الجزائر تحليل معطيات تعدادي 1987 و 1998، مذكرة ماجستير، معهد الديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران السانبا.

- لقد ظهرت تصنيفات جديدة خاصة بالمهاجر في تعداد 1998 لم تكن موجودة بالتعدادات الأخرى كالمهاجر العائد (Migrant de Retours)، المهاجر للمرة الأولى (Migrant de premier rang)، المهاجر الدائم (Migrant chronique)، وأخيرا المهاجر (Migrant établi)، وهي لم تطرح في الأصل بصفة أسئلة مباشرة. إلا أن هذه التصنيفات استقيت من استغلال البيانات وجدولتها بطريقة تختلف عن الجداول السابقة وكذا اللاحقة.

- لقد ضبط تعريف المهاجر بالمرحلة التعدادية (Migrant intercensitaire) بإهمال هجرة : الأشخاص المتوفين بين تعدادين متواليين، والمغتربين، والأطفال المولودين أثناء المراحل التعدادية، أي أن حركة الهجرة تقتصر على الفئة العمرية التي تتجاوز العشر سنوات فما فوق، وأخيرا تترك الهجرات القصيرة المدى المتبوعة برجوع إلى مكان الانطلاق.

II. 2.2 التجمعات السكنية

لقد طبق مفهوم التجمع السكني أثناء المرحلة الاستعمارية و ذلك بعد سنة⁶1936، ليستجد بعدها بسرعة ويحافظ على تعريف مستقر ابتداء من تعداد 1966 الذي هو:

” مجموعة من البنايات المتجاورة فيما بينها يصل عددها إلى المئة فأكثر على أن لا تزيد المسافة الفاصلة بين البنايات 200 متر. تحد التجمعات السكنية خطوط وهمية تدعى محيط التجمع السكني الذي تفصله عن البنايات الأخيرة مسافة 200 متر. التجمع السكني الذي يوجد به مقر البلدية يسمى بالتجمع السكني الرئيس؛ في حين أن التجمعات السكنية المتبقية البلدية نفسها تدعى بالتجمعات السكنية الثانوية“

يوجد كذلك تجمع سكني حضري و آخر ريفي على أساسه يكون تحديد وتعريف كل من سكان الحضر وسكان الريف، و من ثم الاطلاع على ظاهرة

⁶ Bouisri, A. (1975), « Méthodes et techniques des recensements algériens », in Acte du 2^{ème} colloque de démographie maghrébine, Alger, Editions O.N.S, p. 75.

النزوح الريفي التي تعد من أهم أنماط الهجرة الداخلية في الجزائر خاصة بعد الاستقلال وحتى قبله، والتي ظهرت عن طريق تهجير السكان المحليين⁷.

II. 3.2 سكان الحضر (المدن) و سكان الريف

التمييز بين الحضر و الريف ليس بالسهولة المتوقعة بسبب عدم وجود معايير ضبط موحدة على المستوى العالمي، و القاري، و حتى القومي. جعل هذا الاختلاف بعض البلدان تدرج المعايير الإدارية، في عملية التمييز ومنها بلدان تعتمد على المعايير المهنية والاقتصادية، أخرى تحتكم إلى المعايير الديمغرافية؛ و التي هي أكثر انتهاجا في تصنيف التجمعات السكنية في التعدادات السكانية. بعد تعداد 1966 اعتمد في الجزائر التجمع السكني كقاعدة أساسية لتحديد سكان الحضر و سكان الريف. ولكي يكون التجمع السكني حضريا يشترط أن يضم ما لا يقل عن 5000 نسمة، و أن يكون عدد المشتغلين بالمهن غير الزراعية لا يقل عن 75 بالمئة، و أن يتوفر على الهياكل الاجتماعية و الاقتصادية التي تبرز خاصية التحضر كالمستشفيات و دور السينما و المسارح، المدارس و المحاكم و نوادي الترفيه... الخ.

بعد العرض الذي شمل الإطار المفاهيمي بتسليط الضوء على تعاريف المقيم و وضعياته، و المهاجر و تصنيفاته الممكنة (الجدول رقم 2)، و كذا بعض التعاريف الثانوية، تتضح الاختلافات خاصة في التعدادات السابقة 1966 و 1977 مقارنة بالتعدادات الثلاث الأخرى 1987، و 1998، و 2008 التي يمكن مقارنة إحصاءاتها، و ذلك لتداولها نفس التعاريف و المحافظة عليها أثناء المراحل التعدادية الثلاث، إذن ماهي الأسئلة التي أطرت هذه الإحصائيات؟

⁷ Mazouz, M. (1998), « Population, société, et développement en Algérie : facteurs historiques et problèmes actuels », in *la société algérienne entre population et développement*. Document de CEPED N° 18, Paris Editions CEPED, p. 15.

II.3 أسئلة الهجرة الداخلية المطروحة بالتعدادات

II.3.1 الأسئلة التي يمكن طرحها بالتعدادات انطلاقاً من توصيات الأمم

المتحدة

تحتل الهجرة الداخلية المرتبة الأولى، بناء على توصيات الأمم المتحدة، ضمن قائمة المواضيع المقترحة للتعداد تحت اسم الخصائص الجغرافية وخصائص الهجرة الداخلية⁸، التي تترجم على أرض الواقع بمجموعة من الأسئلة منها الأساسية ومنها الفرعية. الأسئلة الفرعية تساهم بطريقة غير مباشرة في تحديد الهجرة الداخلية (كالعدد الإجمالي للسكان، المنطقة (Localité)، سكان الحضر وسكان الريف). أما الأسئلة الأساسية فتتمثل في:

- مكان الإقامة المعتادة: هو المكان الذي اعتاد الفرد على سكنه والحضور به.

- مكان الحضور أثناء التعداد: يقصد به المكان الذي وجد وأحصى به الفرد سواء أكان المكان المعتاد لإقامته أم لا⁹.

- مكان الازدياد: يطرح هذا السؤال بصيغة بسيطة: أين ولدت؟ مع تحديد المنطقة بالتدقيق، وبمقارنته مع مكان الإقامة المعتاد أثناء التعداد يمكن التعرف على ما إذا كان الفرد قد هاجر أم لا. إلا أن تحليل الهجرة الداخلية اعتماداً على هذه المقارنة فقط غير كاف، لأن المعطيات المجمعة تخص الهجرة الأخيرة فقط وليس كل الهجرات التي قام بها الفرد، أو قد تكون مغالطة خاصة إذا تعلق الأمر بوضع المرأة لمولودها بمكان مغاير لمكان إقامتها المعتادة فحسب. تجدر بنا الإشارة إلى أن المعلومات المستقاة حول مكان الازدياد تتأثر مباشرة بعد تغيير حدود التقسيمات الإدارية لذلك يجب أن يكون استعمال السؤال حول مكان الازدياد مكملًا وليس أساسيًا لتحليل الهجرة الداخلية.

- مدة الإقامة: البحث عن هذه المدة يجري بطريقتين. أولاً بمحاولة التعرف على سنة التوطين (Année d'installation) في منطقة

⁸ Nations Unies, (1998), *Principes et recommandations concernant les recensements de la population et de l'habitat*, Etudes statistiques, Séries M N° 67/REV, New York, Éd. N.U, p. 62.

⁹ *Ibid.*, p. 65.

الإقامة. أي إذا كان الفرد يقيم في هذه المنطقة منذ ولادته، "أكتب نفسها السنة". أو إذا كان قد استقر في سنة معينة، "أكتب سنة الاستقرار". منذ متى وأنتم تقيمون في هذه المنطقة؟¹⁰ هذا السؤال يساعد على محاولة التعرف على المدة المقضية في منطقة الإقامة.

- يجب التنويه بأنه يمكن للأسئلة الخاصة بمدة الإقامة أن تتأثر بعاملتي النسيان إذا كانت الحقبية طويلة، أو عامل التناسي إذا صاحبتهما ظروف خاصة لا يريد المستجوب الإفصاح عنها.

- مكان الإقامة الأخيرة: يمثل الوحدة الجغرافية الصغرى أو الأساسية التي أحصي بها الفرد قبل وجوده بالوحدة الجغرافية التي هو حاليا مقيم بها¹¹.

- مكان الإقامة عند تاريخ سابق للتعداد: الإجابات الصحيحة على هذا السؤال تسمح بحصر عدد المهاجرين الأحياء أثناء فترة زمنية معينة و ثابتة، وبذلك توفر لنا معطيات ناجعة ومهمة.

لا يمكن التقييد بإدراج جميع أسئلة الهجرة التي أوصت بها الأمم المتحدة ضمن استمارات التعدادات لدى كثير من البلدان، نظرا لتعدد أهداف التعداد المسطرة من طرف الدول، و لتكلفته الباهظة (حسب ميزانية البلد)، و في الوقت نفسه محاولة مراعاة التقليل من تعقيد الاستمارة والسعي لتبسيطها حتى يتقبلها الأفراد. أما تقييم نجاعة الأسئلة فهي تخضع لمدى صحة ودقة الأجوبة من جهة، ولجودة المعطيات المحصل عليها من جهة أخرى.

II. 3. 2 أسئلة الهجرة الداخلية المطروحة بالتعدادات

يعد التعداد المصدر الرئيس لمعطيات الهجرة الداخلية في الجزائر، لذلك فإنه من البديهي أن تحوي استمارته بعض الأسئلة حول هذا الموضوع. لكن السؤال المطروح هل هذه الأسئلة تكررت في كل التعدادات بالكثافة نفسها وبالكيفية نفسها؟ الجدول رقم 3 يجيبنا على هذا السؤال.

¹⁰ Courgeau, D. *Méthodes de mesure de la mobilité spatiale*, op.cit., p. 55.

¹¹ Nations Unies, *Principes et recommandations concernant les recensements de la population et de l'habitat*, op.cit., p. 66.

الجدول رقم 3: الأسئلة المطروحة ضمن التعدادات التالية: 1966، 1977،
1987، 1998، 2008

2008	*1998	*1987	*1977	*1966	الأسئلة
+	+	+	+	+	مكان الازدياد
+	+	+	+	+	وضعية الإقامة أثناء التعداد
-	-	+	+	+	مكان الإقامة فيما يخص المقيمين الغائبين مؤقتا، للمهاجرين خارج الجزائر، والزوار
+	+	+	+	-	مكان الإقامة أثناء التعداد السابق
-	-	-	+	-	سنة التوطين بالبلدية الحالية
+ ماي 2003	-	-	+	+ (1962) /7/1	مكان الإقامة السابقة
+	+	-	-	-	مكان العمل سؤال ثانوي
+	+	-	-	-	هل لديكم إقامة ثانوية؟

- لم يطرح السؤال.

+ طرح السؤال.

(*) المصدر: أوطالب نعيمية، الهجرة الداخلية في الجزائر. المرجع نفسه.

تحليل معطيات تعدادي 1987 و 1998 مذكرة ماجستير، معهد الديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران السانبا، 2005.

الملاحظة الأولى المستخلصة من الجدول تشير إلى أنه لم يتكرر طرح بعض الأسئلة ضمن جميع التعدادات، حيث أن تعداد 1977 يبقى الوحيد الذي احتوى على مجموع الأسئلة التي أشارت إليها الأمم المتحدة، وبذلك يكون قد حقق الأهداف التي سطرها للإحاطة بالهجرة الداخلية.

الملاحظة الثانية هي أن أغلبية التعدادات اشتملت على ثلاثة أسئلة وهي: مكان الازدياد، و وضعية الإقامة أثناء التعداد، و مكان الإقامة أثناء التعداد السابق، منها سؤالان اثنان متعلقان بالهجرة فقط.

الملاحظة الثالثة هي أن السؤالين: الأول حول مكان الازدياد و الثاني حول الإقامة أثناء التعداد، متواجدان ضمن جميع الاستمارات. المقارنة بينهما تعطي عدد المهاجرين الدائمين. إلا أن دراسة تطور هذه الفئة من المهاجرين من تعداد لآخر لا يمكن أن تتجسد إلا إذا استثنينا كل من تعداد 1987 و 1998 و 2008 بسبب اختلاف عدد الولايات (15 ولاية 1966، و 31 ولاية 1977، ثم 48 ولاية بالتعدادات الباقية).

الملاحظة الرابعة هي أن المعلومات التي تمثل العمود الفقري لدراسة الهجرة الداخلية في الجزائر تركز على مقارنة مكان الإقامة أثناء التعداد السابق، وهذا السؤال طرح بتعدادات 1977 و1987 و1998 و2008. إضافة إلى ذلك سؤال تحديد مكان الإقامة بتاريخ معين بغرض رصد التحركات السكانية بصفة دقيقة (أي في 1962/07/01 بتعداد 1966 و ماي 2003 ب 2008)، و ذلك من أجل تحديد عدد المهاجرين الناشئين عن هجرة أخيرة مع التعرف على مناطق انطلاقهم وتوجههم أثناء مدة زمنية معينة. يجب أن نشير إلى أن مقارنة إحصائيات الهجرة الداخلية غير ممكنة على أساس تحديد مكان الإقامة بتاريخ معين لكنها، تعطي معلومات تكميلية حول مسارات التحركات السكانية بحصرها لأكبر عدد ممكن من الهجرات.

الملاحظة الخامسة تتمثل في ظهور أسئلة ثانوية بتعداد 1998 بقيت بتعداد 2008. و تتمحور حول المسكن الثانوي ما إذا كان موجودا أم لا، و عن التنقلات اليومية التي تمس جزء من الحركة الجغرافية، بما فيها تدوين مكان العمل و تيرته. قد تساهم هذه الأسئلة الثانوية إذا ما استخدمت في إنتاج إحصائيات تخص تحليل الحركة الجغرافية عامة و الهجرة الداخلية خاصة.

أوضح نقد معطيات الهجرة المستقاة، من خلال التعدادات، أن اختلاف الأهداف المسطرة والخبرة المكتسبة بعد إنجاز كل تعداد، أدى إلى تجدد مستمر للمصطلحات بتغيير التعاريف و من ثم اختلاف الأسئلة المطروحة مع المحافظة على الحد الأدنى منها للحصول على المعلومة الإحصائية الجيدة و الدقيقة إلى حد ما. كما بينت دراسة حالة الرقم المنجز في الجزائر أن لكل تعداد خصوصيته مع وجود بعض التشابه العام في طرق إعداده لذا تتعلق حظوظ حضور الهجرة الداخلية بالمنهجية المحددة سلفا.

III. الاختلافات التقنية لمعطيات الهجرة الداخلية في التعدادات المنجزة بالجزائر المستقلة

III.1 نوعية معطيات التعدادات

أثارت نوعية معطيات التعدادات الكثير من ردود الأفعال: هناك من يرى بأن هذه المعطيات تساهم، مع خضوعها الكلي للأحداث الظرفية التي عاشتها

الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا الحالي، واعتمادها منهجيات بأهداف مختلفة، في الدراسات والبحوث الرأي أما النقيض يعتمد النقد اللاذع لهذه البيانات باحتوائها على الكثير من الشوائب.

الجدول رقم 4: اختبار نوعية التعدادات باستعمال مؤشر الأمم المتحدة

التعدادات	مؤشر الأعمار الخاص بالرجال A	مؤشر الأعمار الخاص بالنساء B	مؤشر الذكورة C	المؤشر التركيبي للأمم المتحدة Indice Combiné Nations Unie ^{12s}
تعداد 1966*	8.8	8.7	5	32,4
تعداد 1977*	8.7	8.7	3.7	28,6
تعداد 1987°	8.9	8.6	2.3	24,5
تعداد 1998*	7.8	7.6	2.3	21,8
تعداد 2008**	7.9	7.9	1.4	20,1

لحساب المؤشر التركيبي الخام وكذا الصافي المنجز من طرف الأمم المتحدة استخدمنا المعطيات الصادرة بـ:

(*) ONS, *Rétrospective statistique (1962-2011)*, 2012, p. 35-36

(**) ONS, RGPH 2008, Sondage 1/10, *op.cit.*, p. 29

بين هذا و ذلك، الأكيد أن نوعية التعدادات المنجزة في الجزائر بعد الاستقلال تحسنت تدريجيا، الأمر الذي يؤكد المؤشر التركيبي للأمم المتحدة و الذي يعتبر كمجس لدى صحة البيانات الموزعة على مستوى السن و النوع، و هذا ما نجده بالجدول رقم 4.

استنادا إلى الجدول رقم 4 نلاحظ أن نوعية تعداد 1966 تميزت بقلّة الجودة و بعدم الدقة عند مقارنتها بالتعدادات الأخرى، حيث تجاوز المؤشر التركيبي للأمم المتحدة أكثر من 30. قد يرجع هذا إلى خبرة الجزائر المحدودة في مجال إنجاز التعدادات باعتباره أول تعداد بعد الاستقلال، صاحبه ضعف الإمكانيات المادية والبشرية، منها نقص الإطارات بسبب ما انجر عن الاستعمار و ما خلفته الثورة التحريرية.

¹² Indice combiné des Nations Unies (ICN) = A+B+ 3*C.

Si ICN < 20j, les données recueillies sont de bonne qualité.

Si 20 < ICN < 40, les données sont relativement correctes.

Si ICN > 40, les données sont entachées d'erreurs et leur qualité est discutable.

نوعية تعداد 2008 تتقارب إلى حد ما مع نوعية تعداد 1998 و تبقى في حدود 20، مما يؤكد أن منظومة إنتاج المعلومة الإحصائية بالجزائر مازالت بحاجة ماسة إلى تطوير كفاءتها الميدانية في جمع البيانات و تكوين خبرات تعطي للرقم الإحصائي بكل امتداداته قيمته الفعالة.

III. 2 تغيير التقسيمات الإدارية وأثرها على دراسة الهجرة الداخلية

قسّم التراب الوطني إلى عدة وحدات جغرافية دقيقة لضمان لامركزية تسيير أمور الدولة إداريا، و سياسيا، و اقتصاديا، و اجتماعيا، و حتى ديمغرافيا. أنظر الجدول رقم 5.

تشير المعلومات المدونة بالجدول رقم 5 إلى أن البلديات هي التي عرفت حركية كثيفة بتغيير حدودها في فترة الستينيات و السبعينيات. آخر التقسيمات يعود إلى تاريخ 04 فيفري 1984 استنادا إلى القانون رقم 84-09¹³ تعرضت على إثره البلديات لتغيرات جوهرية أدت إلى ظهور 1541 بلدية كما يلي:

الإبقاء على بعض حدود البلديات كما هي (عدد محدود جدا).

1. انقسام البلدية القديمة إلى بلديتين جديدتين أو أكثر.
2. اتحاد جزئيين أو عدة أجزاء من عدة بلديات مختلفة لرسم حدود البلدية الجديدة، أو إعادة رسم البلدية القديمة بضم أجزاء من بلديات أخرى¹⁴ إليها.

¹³ هناك قوانين جديدة مست الجزائر العاصمة فقط سنة 1997 بترقيتها إلى محافظة الجزائر الكبرى و على إثرها جرى تهيئة البلديات والدوائر من جديد، إضافة إلى قانون 2000 الذي بين الصلاحيات الإدارية لمحافظة الجزائر.

¹⁴ O.N.S, *Evolution de la population et des limites communales 1977-1987, op.cit.*, p. 4-5.

الجدول رقم 5: التقسيمات الإدارية التي حدثت في الجزائر بعد الاستقلال

المرجع القانوني	عدد البلديات ¹⁵	عدد الولايات	تاريخ التقسيمات الإدارية
المرسوم التشريعي المؤرخ بـ 1954/11/07 و 1956/11/08	1578	15	قبل 1962
المرسوم التشريعي رقم 189/63 المؤرخ بـ 16 ماي 1963	632	15	1963
–	676	15	1964
المرسوم التشريعي رقم 20/33/71 المؤرخ بجانفي 1971	691	15	1971
القرار رقم 69/74 المؤرخ في 02 جويلية 1974.	703	31	1974
المرسوم التشريعي رقم 08/77 المؤرخ بـ 02 مارس 1977	704	31	1977
القانون رقم 09-84 المؤرخ في 04 فيفري 1984	1541	48	1984

Source :

ONS. (2003), Annuaire Statistique de l'Algérie : Résultats 1999-2001, N° 20.

ONS. (1991), Evolution de la population et des limites communales 1977-1987, in Collections Statistiques N° 22.

ONS, Armature urbain, RGPH 2008, *op.cit.*, p.9-11.

باعتبار أن الولاية هي الوحدة الجغرافية الأساسية لدراسة الهجرة الداخلية، نجد أن إدماج كل التغييرات التي طرأت على حدود التقسيمات الإدارية الحاصلة في الجزائر بعد الاستقلال (15 ولاية في الستينيات، 31 في السبعينيات، 48 ولاية انطلاقاً من التقسيم المطبق فعلياً في بداية 1985) تعد شبه مستحيلة بسبب صعوبة تحديد منطقتي الانطلاق والتوجه لضمور بعض الولايات كالمسورة، الواحات، الأوراس إثر انقسامها إلى عدة ولايات بعد 1974. ثم ظهور 17 ولاية جديدة بعد قرار 1984، و لهذا انحصرت المقارنة التقنية للإحصائيات في كل من تعداد 1987 و 1998 و 2008 لمحافظة علي نفسها في عدد الولايات.

IV. معاينة إحصائيات للهجرة الداخلية بعد 1987

يكشف التحليل العميق للإحصائيات التي استثنينا منها تعدادي 1966 و 1977 عن نقطتين مهمتين: عدم الاستغلال الكلي للأسئلة المطروحة بالتعدادات، و كذا اختلاف استغلال المتغيرات. بعبارة أخرى نجد أن معظم

¹⁵ البلدية هي الجماعة المحلية القاعدية من الناحية الجغرافية، و السياسية، و الاقتصادية، و الاجتماعية و ذلك بموجب الأمرية رقم 67-24 الصادرة في 18 جانفي 1963 و الخاصة بقانون البلدية.

المعلومات المتعلقة بالهجرة الداخلية بقيت مخزنة في الاستثمارات و لم يحرر سوى جزء بسيط منها. أنظر الجدول رقم 6.

تظهر معلومات الجدول رقم 6 لأول وهلة أن ثلاثة متغيرات فقط لم تكن موجودة أو لم تستغل في تعداد 1987 (المستوى التعليمي، الوحدة الجغرافية، أنماط السكان) و أن الإحصائيات المجمع غنية بالمتغيرات التي يمكنها أن توضح معالم الهجرة الداخلية في الجزائر على الأقل في الآونة الأخيرة، لكن في حقيقة الأمر لا يمكن إجراء المقارنة بين التعدادات لعدم تطابق أغلبية المتغيرات، وعدم جدولتها الطريقة نفسها (الأول مستوى وطني، والثاني على مستوى كل ولاية) ؛ باستثناء تماثل المعلومات حول ولاية الإقامة أثناء التعداد الحالي و ولاية الإقامة أثناء التعداد السابق. أنظر الجدول رقم 7.

الجدول رقم 6: المتغيرات المستغلة بتعداد: 1987 و 1998 و 2008

التعداد			المتغيرات المستغلة	التعداد			المتغيرات المستغلة
2008	1998	1987		2008	1998	1987	
+	+	+	الحالة الزواجية	+	+	+	ولاية الإقامة أثناء التعداد الحالي
-	+	+	الحالة الفردية	+	+	+	ولاية الإقامة أثناء التعداد السابق
+	+	-	المستوى التعليمي	-	+	+	ولاية الازدياد
-	+	-	أنماط السكان	+	+	+	السن
-	+	-	الوحدة الجغرافية	+	+	+	الجنس
+	-	-	ولاية الإقامة عند تاريخ معين (السن، الجنس، الحالة الزواجية و المستوى التعليمي)	+	-	-	ولاية الإقامة عند تاريخ معين

(⁶) المصدر: أوطالب نعيمة، (2005)، الهجرة الداخلية في الجزائر تحليل معطيات تعدادي 1987 و 1998،

مذكرة ماجستير، معهد الديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران السانبا،.

نجد بعد مقارنة المتغيرات المستغلة من تعدادات 1987، و 1998، و 2008 أن عملية جدولة المتغيرات جرت على المستوى الوطني و على مستوى كل ولاية. إلا أن اختلاف طريقة الجدولة أعطى لكل تعداد خصوصية تصل إلى حد التضييق على المقارنة و ذلك بسبب ضعف استخدام مفهومي المواصلة و التكامل بين التعدادات.

أما على مستوى كل ولاية فإن التعداد الأخير (2008) يتميز عن سابقه بجدولة مهمة تأخذ بعين الاعتبار كل من السن و الجنس و الحالة المدنية و المستوى التعليمي ليضمن بذلك وصف و تحديد خصائص الهجرة الداخلية أثناء العشرية الماضية، إلا أن مقارنتها بالتعدادات الأخرى غير ممكنة.

ما يسمح بتتبع مسارات الهجرة الداخلية بصفة عامة هو المصفوفة الصادرة عن تعداد 1987 و 1998 و 2008 ما هو ملاحظ أن تعداد 1998 أصدر الوافدين و المغادرين على مستوى كل ولاية وتجميع هذه المعلومات سمح بجدولة المصفوفة، أما تعداد 2008 فقد أصدر مصفوفتين الأولى خاصة بالمدة الممتدة من 1998-2008 و الثانية خاصة ب 2003-2008.

تبرز مقارنة إحصائيات تعدادات 1987 و 1998 و 2008 الخصائص المشتركة: كاعتماد المصطلحات نفسها و التعاريف نفسها تقريبا، و كتشابه الأسئلة المطروحة و تشابه نوعية البيانات بقدر كبير، وأخيرا نفس التقسيمات الجغرافية نفسها (48 ولاية). تفحص ومراجعة الإحصائيات أفصح في الوقت نفسه عن اختلافات عديدة، غير أن تجاوزها كان لازما لأجل العمل بالأرقام المبرزة في الجدول رقم 8 كأرضية للدراسة الكمية للهجرة الداخلية.

الجدول رقم 8: إبراز مدى اختلاف إحصائيات الهجرة الداخلية التعدادية المستخلصة من نتائج تعدادي 1987 و 1998 و 2008

تعداد 2008	العدد	تعداد 1998	العدد	تعداد 1987	العدد
704368	عدد المهاجرين الوافدين	973703	عدد المهاجرين الوافدين	535334	عدد المهاجرين الوافدين
675705	عدد المهاجرين المغادرين	938463	عدد المهاجرين المغادرين	535334	عدد المهاجرين المغادرين

Sources :

Office Nationale des Statistiques. (-), *Histoires migratoire des wilayas, migrations internes inter wilaya à travers les résultats exhaustifs du RGPH 1998*, In Données Statistiques N°315 RECAP, Alger, Editions O.N.S.

Office Nationale des Statistiques. (-), *Données Statistiques sur les migrations internes inter wilaya, Echantillon 1/10 du RGPH 1987*, Non édités.

O.N.S, *Migrations internes intercommunales RGPH 2008. op.cit.*, p .118.

تبين نتائج الهجرة لتعداد 1998 أن عدد المهاجرين أثناء المرحلة التعدادية الممتدة من (1987-1998) هي التي سجلت أعلى قيم الهجرة ب 973703 لتعاود الانحصار بالمرحلة التعدادية الأخيرة (1998-2008) ليصل العدد إلى 704 368 مهاجر. يختلف الفرق بين الوافدين و المغادرين أثناء الفترتين التعداديتين المذكورتين آنفا، ليمثل بذلك فئة القادمين من خارج الجزائر. ينحصر تتبع ظاهرة

الهجرة استنادا على المصفوفات التي تعطي الوافدين و المغادرين الاتجاهات على ثلاث مراحل زمنية و هي (1987/1977) و (1998/1987) و (2008/1998).
 مهما تشابهت الإحصائيات للعيان، فإنه توجد في حقيقة الأمر اختلافات ضمنية كعدم شمولية نتائج تعداد 1987، حيث أن معطيات الهجرة هي معطيات خام لعينة 10/1 الممثلة لكافة السكان عكس تعداد 1998 و نظيره 2008، إضافة إلى أن تعدد طرق استغلال و تحليل المعلومات الناتجة عن جملة الأسئلة المطروحة ضمن التعدادات المنجزة في الجزائر بعد 1962، أفصح عن جدولة غير متشاكلة فيما بينها، مما يصعب من مهمة المقارنة في الزمان و المكان.

الخلاصة

يساهم تعدد مصادر البيانات في الحصول على المعلومات، فيما يتعلق بالظواهر الديمغرافية عامة وبظاهرة الهجرة خاصة. إلا أن كميتها و نوعيتها تتبع مباشرة المنظومة الإحصائية لكل بلد مع كل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة مثلا و هيئات أخرى لرسم إطار مفاهيمي موحد قصد تحقيق المقارنات الزمكانية. فيما يتعلق بدراسة الهجرة الداخلية في الجزائر فتقتصر على نتائج التعدادات فقط؛ بسبب انعدام سجلات السكان، و عدم استغلال الإحصائيات التي يمكن أن تتيحها الوثائق الإدارية حول الظاهرة. أما التحقيقات الميدانية فأغلبها غير مخصص للإحاطة بالظاهرة و المجمع منها ذو معطيات قديمة تعود إلى فترة الستينيات، و السبعينيات، و حتى بداية الثمانينيات لكنها تعطي في مجملها نظرة عامة حول تطور الظاهرة في تلك الفترات.

لقد سمحت المعاينة النقدية للإحصائيات المجمعّة بنظام التعدادات حول الظاهرة، بالاطلاع على بعض الجوانب المنهجية و التقنية التي قد تكون جزءا هاما في صياغة الرقم و طرحه. انتقلت المنظومة الإحصائية في الجزائر من مجرد آلة جرد المعلومات السكانية و السكنية إلى العمل على الحصول على الأدوات الخاصة بالقياس و تقدير المؤشرات السوسيو اقتصادية، و من ثم اللجوء إلى المقارنة بين المراحل التعدادية، و كذا المقارنة الجغرافية التي تمس جميع المستويات انطلاقا من المحلي إلى الدولي بناء على ما أفاد به الديوان الوطني للإحصائيات. و استنادا إلى معاينة جملة المعطيات و محاولة مقارنتها عبر المراحل التعدادية، فإن الهيئة المتخصصة في بلورة الأرقام مطالبة بمضاعفة الجهود، و ذلك عن طريق

وضع منهجية منتظمة و متكاملة بأهداف رئيسة قارة تحافظ على متابعة الفعل الديمغرافي بما فيه الهجرة أثناء المراحل التعدادية المتوالية، و أخرى ثانوية تعمل على تتبع التغيرات الحاصلة التي قد تتأثر بجملة الظروف المحيطة بها. النقطة الثانية تفيد استغلال الخبرات المكتسبة من التعدادات السابقة بشقيها الإيجابي و السلبي مع المحافظة على المنجزات، و تفادي قدر المستطاع العراقيل التي تقوض من دقة و نجاعة الإحصائيات. النقطة الثالثة تشمل الترسانة البشرية التي لها الفضل الكبير في جمع المعلومات ميدانيا، و استغلالها، و تحليلها و من ثم نشرها، لذلك يلزمها عناية خاصة من تكوين نوعي و التزام و مسؤولية و كذا توعية بأهمية ما تقوم به.

تبقى معطيات التعدادات المنجزة في الجزائر المستقلة المتنافس، الوحيد لرسم معالم الهجرة الداخلية، مع أن هناك اختلاف في المنهجيات بأهداف متميزة تصل أحيانا لعدم وضوحها، و التغير المستمر للمصطلحات و التعاريف و اختلاف الأسئلة المطروحة كما و كيفا، و عدم استغلال المتغيرات و جدولتها بالطريقة نفسها، و ذلك لما لها من بعض الخصائص المشتركة تمكنها من الإلمام بتيارات الهجرة و تدفقها بين الولايات مع تحديد ثنائية ولايتي (الانطلاق-التوجه) و خضوعها للتقسيمات الإدارية نفسها خاصة تعدادات 1987 و 1998 و 2008، إضافة إلى توافق نوعية بياناتها إلى حد ما كمصفوفة الهجرة، و بذلك ننقل الدراسة من حدود إشكالية اختلاف الأرقام إلى عمق إشكالية كيفية قراءتها لوصف و تحليل الظاهرة في الجزائر.

المراجع

أوطالب،. نعيمة (2005)، الهجرة الداخلية في الجزائر، تحليل إحصائيات تعدادي 1987 و 1998، مذكرة ماجستير، إشراف الدكتور صالح محمد، قسم الديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة السانبا، وهران.

Bahiri, A. (1981), *Recensements africains 2^{ème} partie, synthèse méthodologique*, Paris, éd. Groupe de Démographie Africaine OROSTOM.

Bouisri, A. (1975), « Méthodes et techniques des recensements algériens », in Acte du 2^{ème} colloque de démographie maghrébine, Alger, Editions O.N.S.

Courgeau, D. (1988), *Méthodes de mesure de la mobilité spatiale : migrations internes, mobilité temporaire, navette*, Paris, éd. INED.

- Lakehal, A. (2010), « L'expérience Algérienne », Présentation in Séminaire régional sur la dissémination des données du recensement et l'analyse spatiale », Nairobi, Kenya, 14 au 17 Septembre 2010.
- Mazouz, M. (1998), « Population, société, et développement en Algérie : facteurs historiques et problèmes actuels », in *la société algérienne entre population et développement*, Document de CEPED N° 18, Paris éd. CEPED.
- Nations Unies. (1998), *Principes et recommandations concernant les recensements de la population et de l'habitat*, Etude statistique, Séries M N° 67/REV, New York, Editions Nations Unies.
- Office Nationale des Statistiques. (1964), *Note technique du RGPH de 1966*, Document N°2, Alger, Editions ONS.
- Office Nationale des Statistiques. (1991), « Evolution de la population et des limites communales 1977-1987 », in *Collection Statistique* N° 22, Alger, Editions ONS.
- Office Nationale des Statistiques. (2000), « Armature urbain, RGPH 1998 », in *Collections Statistiques* N° 80, Série Résultats N° 1, Alger, Editions ONS.
- Office Nationale des Statistiques. (2003), *Annuaire Statistique de l'Algérie*, N° 20 : Résultats 1999-2001, Alger, Editions ONS.
- Office Nationale des Statistiques. (2008), *Guide des contrôleurs*, Alger, Editions ONS.
- Office Nationale des Statistiques. (2008), « Les principaux résultats du sondage au 1/ 10^{ième} : 5^{ième} RGPH 2008 », in *Collections statistiques*, Série S : Statistiques sociales, N° 142, Alger, Editions ONS.
- Office Nationale des Statistiques. (2011), « Armature urbain, RGPH 2008 », in *Collections Statistiques* N° 163, Série S : Statistiques sociales, Alger, Editions ONS.
- Office Nationale des Statistiques. (2011), « Migrations internes intercommunales à travers les résultats du RGPH 2008 », in *Collections statistiques* N°159, Alger, Editions ONS.
- Office Nationale des Statistiques. (2012), *Rétrospective statistique 1962-2011*, Alger, Editions ONS.
- Office Nationale des Statistiques. (-), *Données Statistiques sur les migrations internes inter wilaya, Echantillon 1/10 du RGPH 1987*, Non édités.
- Office Nationale des Statistiques. (-), *Histoires migratoire des wilayas, migrations internes inter wilaya à travers les résultats exhaustifs du RGPH 1998*, In Données Statistiques N°315 RECAP, Alger, Editions O.N.S.
- Poulain, M. (1988), « A propos de la fiabilité de la mesure de la migration : Les résultats d'une enquête menée au Mali », in *Working-Paper* N°145, Louvain-la-Neuve, Editions CIACO.